

Distr.: General
3 December 2009
Arabic
Original: Spanish



رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه المذكرة المؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الموجهة من السيد نيكولاس مادورو مورو، وزير سلطة الشعب للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، والتي يطلب فيها من مجلس الأمن، الذي ترأسونه، أن يدرج النزاع المسلح الكولومبي في جدول أعماله، باعتبار أنه يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين.

وأرجو ممتنا تعميم هذه المذكرة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خورخي باليرو

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

يشرفني باسم جمهورية فنزويلا البوليفارية أن أوجه إلى سعادتكم هذه الرسالة لأبلغكم، وأعضاء مجلس الأمن عبركم، بقلق حكومة فنزويلا الشديد إزاء النزاع المسلح الكولومبي، الذي يشكل في اعتقادنا تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، ولذلك أرجو إدراج هذه المسألة في جدول أعمال مجلس الأمن.

ولا يخفى على أحد موقف حكومة وشعب فنزويلا المناصر للسلام والشرعية الدولية، على أساس التزام واضح بالسلام والتضامن والتشيث بقواعد ومبادئ القانون الدولي العام المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة.

وقد أعربت فنزويلا مرارا عن انشغالها إزاء أثر النزاع المسلح في كولومبيا على السلام والاستقرار في المنطقة. وازدادت حدة أجواء المواجهة هذه في الأراضي الكولومبية من جراء اتباع سلطات هذا البلد، التي تطبق منطق القوة، سياسة عسكرية لحل هذا الوضع المتسم بالعنف المسلح بين شرائح في المجتمع على مدى عدة عقود، وهو وضع يرجع السبب الجذري فيه إلى حالة عدم مساواة اقتصادية واجتماعية ما زالت قائمة حتى الآن.

وقد أكدت حكومة الرئيس هوغو تشافيز فرياس مرارا وتكرارا على ضرورة توصل أطراف النزاع المسلح الكولومبي إلى حل سياسي عن طريق التفاوض. وفي هذا الصدد، أدت فنزويلا، بطلب من كولومبيا، دور الوسيط في العملية التي أفضت إلى إطلاق سراح مواطنين كولومبيين كانوا معتقلين لدى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي في السنة الماضية. وقد اعترفت حركة بلدان عدم الانحياز بهذه المبادرة التي اتخذها الرئيس تشافيز في بيان خاص صادر عنها خلال الاجتماع الوزاري المتعلق بالتنوع الثقافي وحقوق الإنسان، المنعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بطهران في جمهورية إيران الإسلامية.

ويؤثر ازدياد حدة الأعمال العدائية بين القوات العسكرية الكولومبية والجماعات المسلحة غير النظامية في هذا البلد تأثيرا سلبيا على البلدان المجاورة، بما يخلفه ذلك من انتشار ظاهرة المجموعات شبه العسكرية والاتجار بالمخدرات وغير ذلك من أشكال الإجرام مثل الاختطاف والقتل المأجور. وما فتئت فنزويلا تشعر بالانشغال على مدى عقود إزاء معاناة شعب كولومبيا الشقيق من النزاع المسلح الذي تنتهك فيه حقوق الإنسان وعدم قدرة

الحكومات المتعاقبة لهذا البلد على بسط سيطرتها على الجزء الواقع في يد مجموعات غير نظامية من أراضيها، وهو ما أدى إلى وقوع عدد لا يحصى من الحوادث على حدودها مع جمهورية فنزويلا البوليفارية بسبب عدم قدرة الدولة الكولومبية بكل وضوح على الوفاء بواجب حماية المواطنين المقيمين هناك وممارسة السيطرة على أراضيها.

وفنزويلا، شأنها في ذلك شأن البلدان المجاورة الأخرى لكولومبيا، ضحية النزاع الكولومبي، الذي تزايدت حدته في السنوات الأخيرة بسبب السياسة الحربية التي تتبعها حكومة الرئيس ألفارو أوريبي بيليس. فبدل أن تسعى الحكومة إلى أن يعم السلام كافة أرجاء كولومبيا، ما فتئت تنتهك قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني انتهاكا صارخا.

وتجدر الإشارة إلى وقوع انتهاكات مطردة وصارخة وعامة للقانون الدولي الساري وحقوق الإنسان في النزاع المسلح الكولومبي، بدرجة تتجاوز بكل وضوح النزاعات المسلحة الدائرة للأسف في دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة، والمدرجة مع ذلك في جدول أعمال مجلس الأمن.

فلو اقتصرنا على مسألة المشردين داخليا في عام ٢٠٠٧، فإن الفقرة ٦ من الوثيقة المعنونة "تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة"، الصادرة بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/643)، الذي قدمه سعادة السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، إلى الجمعية العامة، تذكر، بالضبط، عدد المشردين داخليا بسبب مختلف النزاعات الدائرة في العالم، الذي بلغ عام ٢٠٠٧ حوالي ٢٤,٥ مليون مشرد.

ومن الملفت للانتباه أن عدد المشردين داخليا في كولومبيا جاء في المرتبة الثالثة بعد العراق والسودان/دارفور في عام ٢٠٠٧، حيث بلغ ١٠٠ ٠٠٠ ٢ مشرد، متجاوزا بذلك العدد الإجمالي للمشردين داخليا في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وأفغانستان، أي ١ ٧١٤ ٠٠٠ شخص (انظر المرفق ١).

وفي عام ٢٠٠٩، ذكر الأمين العام في الفقرة ١٤ من تقريره عن الأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا (S/2009/434) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩، أن مثله المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا "أشار إلى أن الوضع في كولومبيا يعد أحد أخطر الأوضاع، حيث تضم ثاني أكبر عدد من المشردين داخليا في العالم. ووفقاً لكبير المستشارين الرئيسيين في مجال العمل الاجتماعي في كولومبيا، شهدت الفترة من عام ١٩٩٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ تشريد ٨٣٢ ٩٣٥ ٢ شخص داخليا، يتجاوز عدد الأطفال منهم مليون طفل".

أضف إلى ذلك أن إنتاج وتسويق المخدرات استفحلا في السنوات الأخيرة إلى درجة أنهما أصبحا يشكلان تهديدا واضحا للأمن والاستقرار الإقليميين. والواقع أنه، حسب ما جاء في الفقرة ٤ من "تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا" (S/2009/434) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩، فإن "كولومبيا [تنتج] نسبة ٦٠ في المائة من الإنتاج العالمي للكوكايين".

وقد تغلغت تجارة المخدرات بعمق في جهاز الدولة الكولومبية، بحيث إن الروابط السياسية لاتحادات تجار المخدرات وتأثيرها في كولومبيا بلغا درجة لا يمكن تصورهما. والواقع أنه، حسب ما جاء في الفقرة ٣ من الوثيقة S/2009/434 المؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩، فإن "قاربة ٥٠ عاما من النزاع المستمر ووجود عصابات المخدرات القوية يمثلان تحديا كبيرا أمام الحكم السليم واحترام حقوق الإنسان. وخلف ذلك تأثيراً حاداً على أمن السكان والحالة الإنسانية عموماً".

وقد أشرت النيابة العامة لكولومبيا دراسة تشكك في شرعية برلمان هذا البلد بسبب العدد المتزايد من البرلمانيين المتورطين مباشرة في علاقات مع أعضاء جماعات شبه عسكرية وتجار مخدرات. وفي عام ٢٠٠٥، عشية إجراء الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٦، ظهرت معلومات تفيد بوجود أشخاص مرتبطين بالجماعات شبه العسكرية في صفوف الأحزاب المؤيدة للرئيس أوربيي. وبعد تنصيب البرلمان الجديد، أكد سالفاتوري مانكوسو نفسه، وهو أحد أقوى زعماء الحركات شبه العسكرية، بعد تسريحه، أن ٣٥ في المائة من أعضاء البرلمان "كانوا أصدقاء" لتنظيمه الإجرامي.

واتهم خورخي نوغيرا، مدير المصلحة الإدارية لشؤون الأمن آنذاك، بوضع هذا التنظيم الإجرامي رهن إشارة أعضاء البرلمان. وكان نوغيرا مدير حملة ألفارو أوربيي، الرئيس الحالي للبلد، في ماجدالينا. وقد أجبر على التنحي عن منصبه بعد ظهور معلومات تسيء إليه وعين قنصلا في ميلانو، غير أن الاتهامات الموجهة إليه لم تسقط برحيله. وعند عودته إلى بوغوتا أُلقي عليه القبض في شباط/فبراير ٢٠٠٧ بتهمة التواطؤ الإجرامي وتقديم المساعدة والمعلومات لأفراد جماعات شبه عسكرية. وبذلك يتبين اختراق هذه الجماعات للنظام السياسي الكولومبي، وكون مؤسسات البلد تجتاز أزمة عميقة تهدد شرعيتها.

وبخلاف كولومبيا، حققت فترولا إنجازات يشهد عليها المجتمع الدولي في مجال مكافحة تجارة المخدرات. فلديها برامج للتعاون في هذا الصدد مع ٣٧ بلدا، منها فرنسا وإسبانيا والبرتغال. وقد أقرت منظمة الدول الأمريكية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بنجاح جهود مكافحة المخدرات في فترولا. وحسب تقرير مكتب الأمم

المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام ٢٠٠٩، سجلت في فتزويلا ثاني أكبر كميات المخدرات المضبوطة في بلدان أمريكا اللاتينية، بزيادة قدرها ٣٥ في المائة من كميات الكوكايين المضبوطة. ومن المعروف أن كولومبيا هي أكبر منتج للكوكايين في العالم، الذي تستفيد الأوساط العسكرية والسياسية في كولومبيا من تجارته.

ومن كانون الثاني/يناير حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، اعتقلت حكومة فتزويلا ٤ ٤٩٠ شخصا بتهمة ارتكاب جرائم ذات صلة بتجارة المخدرات، منهم ٢١٩ ٤ مواطنا فتزويلا و ٢٧١ أجنبيًا. وبفضل التعاون المكثف بين فتزويلا وبلدان أخرى على مكافحة المخدرات، سُلم ٢٠ مواطنا أجنبيًا إلى بلدانهم حتى ١٣ آب/أغسطس من هذا العام، من بينهم ١٠ كولومبيين.

أما خطة كولومبيا لمكافحة المخدرات فمشكوك في فعاليتها. فقد أشار مكتب مساءلة الحكومة الأمريكي إلى أن "هدف الخطة الكولومبية المتمثل في خفض زراعة وتجهيز وتوزيع العقاقير غير المشروعة عن طريق مكافحة زراعة الكوكا لم يتحقق". ولم تسفر هذه الخطة عن تخفيض زراعة الكوكا أو إنتاج الكوكايين، بل أدت إلى زيادتهما.

وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اتهمت كولومبيا فتزويلا، في محاولة يائسة، بتفجير جسرين للراجلين يقعان على الحدود بين البلدين. ورفضت حكومتنا هذه الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة، حيث إن فتزويلا دمرت ممرات للراجلين كانت تستخدم أساسا للتجار بالمخدرات والتهريب، ولا سيما قهريب الوقود، وغير ذلك من الأعمال غير القانونية. ولم يكن الأمر يتعلق بجسور مشتركة بين البلدين أو هياكل بناء رسمية مرخص بها منهما، بل دُمر الجزء الواقع منها في فتزويلا دون انتهاك للأراضي الكولومبية.

وعادة ما يتخذ هذا النوع من التدابير في إطار استراتيجية مكافحة الاتجار بالمخدرات التي تطبقها جميع بلدان العالم، والجهات الوحيدة التي تنتقد علنا الإجراءات المشروعة التي تتخذها بلدان أخرى في إطار الممارسة الكاملة لصلاحياتها كدول ضد الأعمال غير القانونية التي ترتكب على حدودها هي الحكومات التي لا قدرة لها على ممارسة سلطتها على جزء من أراضيها واقع تحت سيطرة تجار المخدرات.

والحكومة الكولومبية إنما تحاول، بمزاعمها التي لا أساس لها من الصحة، أن تخفي وتميع حقيقة واقعة هي إقامة قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها. ولا تؤدي استراتيجية التضليل الإعلامي والتهويل هذه سوى إلى صرف الاهتمام عن المشكلة الحقيقية، ألا وهي التنازل الواضح للدولة الكولومبية في شخص حكومة الرئيس ألفارو أوربيي عن صلاحياتها

للولايات المتحدة، لتتحول كولومبيا بذلك إلى قاعدة عمليات الاستراتيجية الإقليمية الأمريكية الرامية إلى الهيمنة والسيطرة على بلدان أمريكا الجنوبية.

وقد أعربت حكومات أمريكا الجنوبية لأول مرة عن قلقها إزاء توقيع اتفاق عسكري ثنائي. وفي اجتماع القمة الذي عقده اتحاد أمم أمريكا الجنوبية في باريلوش في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩، أعلن رؤساء الدول والحكومات، بالإشارة إلى الاتفاق المعقود بين كولومبيا والولايات المتحدة، أن "وجود قوات عسكرية أجنبية، بالوسائل والموارد المخصصة لأهدافها المعلنة، يجب ألا يهدد سيادة وسلامة أي من أمم أمريكا الجنوبية وألا يهدد بالتالي السلم والأمن في المنطقة".

وتود فتريولا أن تذكر بأن أحكام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان تنص على أن للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة الحق في معاملة تكفل لهم احتراماً خاصاً وفي الحصول على حماية خاصة ورعاية خاصة، بما في ذلك حمايتهم من جميع أشكال العنف الجنسي والاستغلال الجنسي. وبموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يشكل الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي أيضاً جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية إذا ارتكبت كجزء من هجوم واسع النطاق أو هجوم منهجي ضد السكان المدنيين.

وينص القرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩) الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة والمؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في الفقرة الثالثة من منطوقه على أن "الاستهداف المتعمد للمدنيين أنفسهم وغيرهم من الأشخاص المشمولين بالحماية، وارتكاب الانتهاكات المنهجية والصارخة وواسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح قد يشكلان تهديداً للسلام والأمن الدوليين، ويؤكد مجدداً في هذا الصدد استعدادده للنظر في هذه الحالات، حسب الاقتضاء، من أجل اتخاذ ما يلزم من تدابير"؛

ويشير هذا القرار على مجلس الأمن بأن ينظر في الحالات الراهنة ويتخذ، عند الاقتضاء، التدابير اللازمة مع الإشارة إلى أنه لا يشترط تكييف تلك الحالات بوصفها نزاعاً مسلحاً في ضوء اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية، مما يعني أن مجلس الأمن مدعو للشروع في دراسة الحالة الخطيرة التي يمثلها النزاع المسلح الذي تشهده كولومبيا منذ حوالي ٥٠ عاماً، وكذلك انعكاساته على أمن المنطقة وعلى السلام والأمن الدوليين.

وفي ما يتعلق بالأدلة التي تثبت الأزمة الإنسانية الخطيرة التي تعيشها كولومبيا نتيجة النزاع المسلح الدائر فيها، فيمكن العثور عليها في الوثائق الرسمية لمنظمة الأمم المتحدة وأهمها:

١ - الأطفال والترحال المسلح: تقرير الأمين العام (الوثيقة

A/63/785-S/2009/158: (التأكيد مضاف)

أعد الأمين العام هذا التقرير بناء على طلب مجلس الأمن، عملاً بالبيان الرئاسي لمجلس الأمن (S/PRST/2008/6)، الذي طلب بموجبه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ قراراته ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٠) و ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣) و ١٥٣٩ (٢٠٠٤) (التأكيد مضاف)

الفقرة ١١٤ - "وتلقت الأمم المتحدة معلومات موثوقة بها تتعلق باستغلال الأطفال من جانب أفراد من قوات الأمن لأغراض استخبارية رغم وجود سياسة عامة حكومية تقضي بخلاف ذلك. وأصدرت وزارة الدفاع ثلاثة أوامر توجيهية تحظر هذه الممارسة وفقاً للقانون الوطني المتعلق بالطفولة والمراهقة. وأفادت تقارير في شباط/فبراير ٢٠٠٨ أن الشرطة استخدمت فتى يبلغ من العمر ١٢ سنة كمُخبر في مقاطعة فايي ديل كاوكا. ونتيجة لذلك، تلقى الفتى تهديدات بالقتل من القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وقُتل لاحقاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأفادت تقارير أخرى أيضاً في شباط/فبراير أن أفراداً من الجيش والشرطة الوطنية سعوا للحصول على معلومات من أطفال في بلدي إلكارمن دي آتراتو وكيبو التابعتين لمقاطعة تشوكو بشأن مواقع مجموعات مغاوير وكذلك هويات أفرادها".

الفقرة ١١٦ - "وجمعت الأمم المتحدة معلومات موثوقة بها عن حالات إعدام أطفال خارج نطاق القانون. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اختفى فتى يبلغ من العمر ١٧ عاماً من بلدية سواشا على مقربة من بوغوتا، وبعد يوم من اختفائه، ذكرت القوات المسلحة في شمالي سانتاندير، وهي مقاطعة على الحدود مع جمهورية فنزويلا البوليفارية، أنه سقط "قتيلاً أثناء القتال". وحدثت في آب/أغسطس ٢٠٠٨ واقعة مماثلة لطفل من أبناء بلدية غامارا في مقاطعة سيزار".

الفقرة ١١٧ - "ووفقاً لأمر المحكمة الدستورية رقم ٩٢ المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ارتفعت نسبة جرائم العنف الجنسي المرتبكة ضد الفتيات. وكانت الجماعات المسلحة غير المشروعة وأفراد القوات المسلحة من ضمن الجناة. وقد بادر مكتب النائب العام إلى إجراء تحقيقات وصدر عدد من الإدانات حتى تاريخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨".

٢ - تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح في كولومبيا (الوثيقة S/2009/434): (التأكيد مضاف)

يغطي هذا التقرير الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ويتضمن معلومات عن الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال، مثل القتل والتشويه، وتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات والجماعات المسلحة، واختطافهم، وممارسة العنف الجنسي ضدهم، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية للأطفال. ويشدد التقرير على ضرورة إيلاء الأولوية لمكافحة إفلات مرتكبي هذه الانتهاكات الخطيرة من العقاب.

الفقرة ١٢ - "ويُعزى ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال إلى جميع الأطراف وبشكل رئيسي إلى الجماعات المسلحة غير المشروعة. وتواصل هذه الجماعات تجنيد الأطفال، وارتكاب جرائم العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، وقتل المدنيين، وزرع الألغام المضادة للأفراد، والقيام بعمليات الخطف. وأبلغ أيضاً عن ارتكاب انتهاكات من جانب فرادى المسؤولين في القوات المسلحة الكولومبية، الأمر الذي يشكل مخالفة واضحة لسياسة الحكومة".

الفقرة ٢٣ - "وفي عام ٢٠٠٦، أعربت لجنة حقوق الطفل عن القلق من جراء استخدام القوات المسلحة الوطنية للأطفال في جمع الاستخبارات. وقد أصدرت وزارة الدفاع ثلاثة أوامر توجيهية تحظر على جميع أفراد القوات المسلحة الوطنية استخدام الأطفال في جمع الاستخبارات، غير أنه لا يزال يبلغ عن بعض الحالات. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٨، وردت تقارير عن استخدام الشرطة الوطنية لصبي في الثانية عشرة من العمر كمرشد لها في مقاطعة فايي ديل كاوكا. وقد تلقى الصبي في ما بعد تهديدات بالقتل من جانب القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، ولقي مصرعه في نهاية المطاف على يد شخص غير معروف الهوية اعتدى عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨".

الفقرة ٣٣ - "وسببت الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة أضراراً جسيمة للسكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ووفقاً لتقرير مرصد الألغام الأرضية لعام ٢٠٠٧، كان عدد ضحايا مخلفات الحرب من المتفجرات في كولومبيا الأعلى في العالم في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧. ويفيد البرنامج الرئاسي للأعمال المتكاملة المتعلقة بالألغام بأن العدد الكلي للضحايا في الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٨ يبلغ ٥١٥ ٧ شخصاً منهم ٧٢٢ طفلاً. ووفقاً للمصدر نفسه، شهد عام ٢٠٠٨ مقتل

١٤ طفلاً (٤ بنات و ١٠ أولاد) وإصابة ٣٢ (٥ بنات و ٢٧ ولداً) بجراح من جراء هذه الأجهزة التفجيرية. وفي كانون الثاني/يناير، شهدت بلدية بالميرا بمقاطعة فالي ديل كاوكا مقتل امرأة وطفلتها البالغة من العمر تسعة أشهر حينما خطت الأم على لغم مضاد للأفراد. وكانت الأم حاملاً في شهرها الخامس. وفي حزيران/يونيه، لقي ثلاثة صبيان في الثانية عشرة والرابعة عشرة والسادسة عشرة من العمر مصرعهم في بلدية سامانيغو بمقاطعة نارينيو بعد أن قاموا عن غير قصد بتفجير لغم مضاد للأفراد. وفي تموز/يوليه، لحقت إصابات بليغة بثلاثة أطفال في مقاطعة بوليفار منهم طفلة في التاسعة من العمر فقدت ساقها“.

الفقرة ٣٩ - ”وحسب المعلومات التي قدمها المعهد الوطني للطب الشرعي وعلوم الطب الشرعي، فإن خمس فتيات وثلاثة فتيان كانوا ضحايا العنف الجنسي الذي يزعم أن قوات الجيش الوطني قد ارتكبه، وكذا ١٨ فتاة وفتى واحداً يزعم أن الشرطة الوطنية مارست عنفاً جنسياً ضدهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وجرى أيضاً جمع المعلومات عن حالة يزعم أن جنديين قاما فيها باغتصاب سيدة وابنة أختها/أختها البالغة من العمر ١٣ سنة في مقاطعة أنتيوكيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨“.

الفقرة ٤٢ - ”ولا يزال الأطفال من ضمن ضحايا الاختفاء القسري. فمنذ عام ٢٠٠٦، اكتشف مكتب المدعي العام جثامين ١٠٩ أطفال في مقابر سرية، كان معظمهم ضحايا لمجموعات شبه عسكرية. وعلاوة على ذلك، فإن مكتب المدعي العام يجري حالياً تحقيقاً في ٦٣٦ ١ حالة لأطفال اختفوا منذ عام ٢٠٠٧، وقد وقعت ١٨٧ من تلك الحالات في عام ٢٠٠٨“.

الفقرة ٤٨ - ”تضر القيود المفروضة على المساعدات الإنسانية بسبب إجراءات أطراف النزاع بفرض إيصال المساعدة الإنسانية، مما يتسبب في الإضرار بالأطفال. ولا يتسبب وجود ألغام مضادة للأفراد وذخائر غير منفجرة في إعاقة شديدة لحركة السكان فحسب، بل يعيق أيضاً فرص وصول الجهات المقدمة للمساعدة الإنسانية إلى أولئك السكان“.

الفقرة ٤٩ - ”ووقعت أيضاً، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هجمات ضد موظفي الشؤون الإنسانية. فوفقاً للجنة الصليب الأحمر الدولية، زادت الهجمات ضد البعثات الطبية من ٢٣ حالة في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٥ حالة في عام ٢٠٠٨“.

الفقرة ٥٠ - "وتسببت المواجهات بين المجموعات المسلحة غير المشروعة والقوات المسلحة الوطنية أيضا في الحد من فرص وصول المساعدات الإنسانية وإمدادات السلع الأساسية".

الفقرة ٥١ - "ووردت معلومات أيضا بشأن قيود على المنافذ تفرضها القوات المسلحة الوطنية على بعض القرى أو البلدات، بما في ذلك قيود على تنقل الأشخاص والسلع مثل الأغذية والأدوية والوقود، في إطار استراتيجية لمكافحة المجموعات المسلحة غير المشروعة. وعلى سبيل المثال، قامت القوات المسلحة الوطنية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بتقييد مرور السلع الأساسية إلى مختلف القرى في بلدية إيل دوفيو، في مقاطعة فايي ديل كاوكا. وتؤكد مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان من حالات تقييد مماثلة في مقاطعة فابريس في أيار/مايو ٢٠٠٨.

وتود حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تذكر أعضاء مجلس الأمن بأن حكومة جمهورية كولومبيا هي التي نفذت تهديداتها الصارخة للسلم والأمن الدوليين في انتهاك سافر لمبدأ القانون الدولي المضمن في الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن تمتنع الدول في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد "الأمم المتحدة". وهو ما حدث في آذار/مارس ٢٠٠٨ عندما قامت باجتياح مسلح لإقليم جمهورية إكوادور مما شكل اعتداء على السلامة الإقليمية لهذا البلد الشقيق.

وقد سلط هذا العمل غير الشرعي الضوء على السياسة العدوانية التي تنتهجها حكومة الرئيس ألفارو أوربيي، ذلك أنها اتخذت من مفهوم الهجوم الوقائي - الذي كان يروج له الرئيس السابق جورج و. بوش، جزءا أساسيا من عقيدتها في مجالي الأمن والدفاع.

وقد كان الاعتداء العسكري الذي نفذته كولومبيا ضد جمهورية إكوادور موضع إدانة من بلدان المنطقة، ومنها جمهورية فنزويلا البوليفارية، إدراكا منها لما يشكله من خرق سافر لقواعد ومبادئ القانون الدولي؛ وكذلك لأحكام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٦٢٥ (د-٢٥) المعنون "إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة". وترد إدانة إكوادور للانتهاك الذي طال سيادتها وسلامتها الإقليمية في وثيقة مجلس الأمن S/2008/146.

وعلى إثر رفض المجتمع الدولي بالإجماع لهذا الاعتداء العسكري، اضطر الرئيس أوربيي إلى أن يعرب، في بادئة تنم عن الندم العلني والرسمي في إطار مؤتمر القمة العشرين لمجموعة ريو، المعقود في سانتو دومينغو بالجمهورية الدومينيكية في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨،

عن التزامه بألا يعود بلده إلى القيام بعمل عسكري حربي ضد أي بلد من بلدان القارة الأمريكية، وهو إعلان سجله أعضاء تلك الآلية لما يتضمنه من اعتذارات وافية عن انتهاك حرمة أراضي وسيادة هذا البلد الشقيق على يد القوات العسكرية الكولومبية.

ونتيجة لإعلان "الاتفاق التكميلي من أجل التعاون والمساعدة التقنية في مجالي الدفاع والأمن" بشأن إنشاء سبع قواعد عسكرية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية في الإقليم الكولومبي، ثم توقيعه في وقت لاحق، تراجعت أجواء الثقة التي كانت قد بدأت تعم المنطقة في أعقاب الترتيبات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة العشرين لمجموعة ريو. وأدى إعلان نشر قوات تابعة للولايات المتحدة في كولومبيا في إطار هذا الاتفاق التعاوني إلى إثارة قلق أعضاء اتحاد أمم أمريكا الجنوبية الذين حذروا، على أسس مشروعة، من الأخطار والتهديدات التي تشكلها تلك القوات على السلام والاستقرار والتوازن العسكري في المنطقة.

واستنادا إلى منطق شاذ، يحاول الرئيس ألفارو أوريبى وفريق حكومته تحويل عبء مسؤولياتهم عن معالجة النزاع المسلح إلى دول أخرى مجاورة، مثل فنزويلا، التي تعاني كما أشير إليه سابقا من أنشطة تجارة المخدرات والعمليات شبه العسكرية والقتل المأجور وعمليات الخطف الناجمة عن تصعيد الأعمال القتالية مع جماعات مسلحة داخل الإقليم الكولومبي.

وكما هو معروف للجميع، فإن تركيز دولة كولومبيا على إقرار الأمن في مناطقها الحضرية، وبصورة خاصة في مدنها الكبرى، جعلها تُهمل حراسة وحماية حدودها، وهو وضع استغلته الجماعات المسلحة لإحكام سيطرتها على تلك المناطق، ومن ثم تنظيم أنشطة إجرامية تؤثر على بلدان ثالثة.

وثمة محاولة لتبرير نشر قوات الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشكل الواسع وغير المتناسب في الإقليم الكولومبي بأنه مجهود ثنائي لمكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب. غير أن هذه الحجج كاذبة ولا تبديد الشكوك والمخاوف التي تنتاب بلدان منطقة أمريكا الجنوبية بشأن هذه القواعد العسكرية التي يُنظر إليها بوصفها تهديدا في ضوء حجم البرنامج المزمع تنفيذه والذي ينطوي على جلب معدات الحرب الإلكترونية ونشر القوات العسكرية وموظفي الشركات التعاقدية الأمنية. فالهدف من تعزيز الوجود العسكري للولايات المتحدة هو بسط نفوذها العالمي بغرض ممارسة الردع، من خلال التهديد بالتدخل العسكري، ضد البلدان التي تتخذ مواقف معارضة لسياستها الإمبريالية.

ويرد تأكيد هذه المبادئ التوجيهية الاستراتيجية في وثيقة تبرير تمويل مشروع قاعدة بلنكيرو العسكرية الصادرة عن إدارة القوات الجوية للولايات المتحدة الأمريكية والتي يُطلب فيها رصد مبلغ ٤٦ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل بناء ما يسمى ”حيز التعاون في مجال الأمن“ وتحسين المنشآت في بلنكيرو، وهو المبلغ الذي تمت الموافقة عليه في أيار/مايو ٢٠٠٩. ويرد الجزء المعني بالأمر في الفصل المعنون: ”وضع الدفاع العالمي“، الذي يتضمن تفسيراً لاستراتيجية الولايات المتحدة في نشر القوات وإقامة القواعد العسكرية في الخارج.

وتتضمن وثيقة برنامج الإنشاءات العسكرية الصادرة عن إدارة القوات الجوية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في أيار/مايو ٢٠٠٩ بيانات التبرير المقدمة إلى كونغرس هذا البلد على النحو التالي:

”... ستعزز قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستجابة السريعة للأزمات، مما يضمن الوصول إلى مختلف أنحاء المنطقة ويكفل وجود عسكري للولايات المتحدة الأمريكية بتكلفة متدنية. ومن شأن هذا الوجود أيضاً أن يعزز قدرتنا على الاضطلاع بعمليات الاستخبارات والتجسس والاستطلاع، وتوسيع نطاق انتشارنا في العالم ودعم المتطلبات اللوجستية، وتحسين العلاقات مع الشركاء وتوطيد التعاون بين دوائر الأمن وزيادة قدراتنا على شن الحروب الخاطفة“.

”... وتتيح علاقة التعاون الأمني الوثيق أيضاً فرصة للاضطلاع بعمليات واسعة النطاق تشمل أمريكا الجنوبية برمتها (...) فالهدف هو استخدام الهياكل الأساسية القائمة إلى أقصى حد ممكن، وتعزيز قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستجابة السريعة للأزمات، وضمان الوصول إلى مختلف أنحاء المنطقة وكفالة وجود الولايات المتحدة الأمريكية بتكلفة منخفضة. وستساعد قاعدة بلنكيرو في مهمة القدرة على التحرك بضمان الوصول إلى قارة أمريكا الجنوبية بأسرها، باستثناء كيب هورن“.

وبخلاف الخطاب الذي تروجه كولومبيا ومفاده أن الحل العسكري، بما في ذلك فتح المجال أمام قوات الولايات المتحدة للوصول دون أية قيود إلى قواعدهما، سيفضي إلى إنهاء النزاع المسلح، ترى حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تكثيف العمليات العسكرية سيؤدي إلى تصاعد أعمال العنف المسلح، مما سيزيد من أعداد شتات الكولومبيين النازحين نحو بلدان عديدة في العالم، وبخاصة نحو البلدان المجاورة.

أما الادعاءات التي تتهم فتزويلا بالتسلح، فهي ادعاءات كاذبة تماما. ذلك أن فتزويلا تخصص ١,١ في المائة فقط من إجمالي ناتجها المحلي لتحديث معداتها العسكرية، وهي نسبة أدنى من المتوسط الإقليمي البالغ ١,٧ في المائة، وأقل بكثير من نسبة ٥,٧ في المائة المسجلة في كولومبيا. وفي المقابل، تخصص حكومة فتزويلا نسبة ٤٥,٧ في المائة من ميزانية الدولة للعام ٢٠١٠ لأغراض الاستثمارات الاجتماعية والحد من الفقر وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها مواطنو فتزويلا. وقد تمكنت فتزويلا فعلا من تجاوز هدف الألفية المتعلقة بالحد من الفقر المدقع، وتعتبر وفقا لما أفادته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، البلد الذي تمكن من إحراز أكبر تقدم في المنطقة من حيث الحد من أوجه عدم المساواة.

وإذ تدرك حكومة فتزويلا أن السلام في كولومبيا يعني السلام في أمريكا اللاتينية، على نحو ما أعرب عنه الرئيس هوغو تشافيز فرياس، فإنها ما فتئت تؤكد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي تفاوضي يضع حدا لهذا النزاع المسلح الذي حصده عددا كبيرا من الضحايا على مدى أكثر من أربعة عقود.

وفي سياق خطاباتها العدائية، تُصور حكومة الرئيس ألفارو أوربيي أمن بلدها من خلال منظور مطلق، مما يثير مشاعر انعدام الأمن إزاء البلدان المجاورة. وقد ساهم إنشاء قواعد عسكرية تابعة للولايات المتحدة داخل الإقليم الكولومبي واستمرار المساعدة العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لكولومبيا منذ عام ٢٠٠١ في تفاقم العضلات الأمنية في منطقة أمريكا الجنوبية وإحداث اختلالات في موازين القوى على المستوى دون الإقليمي نتيجة سباق التسلح الذي بدأته سلطات قصر نارينيو، بدعم من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

ولهذه الأسباب، فإن حكومة جمهورية فتزويلا البوليفارية، إذ تؤكد من جديد التزامها بالسلم وتقيدها غير المشروط بمبادئ وأحكام القانون الدولي التي تنظم علاقات الصداقة والتعاون بين الدول على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك السارية، تود الإعلان بأنها ستواصل رصد تطور النزاع المسلح الجاري في جمهورية كولومبيا، وكذلك العواقب التي يمكن أن تترتب على إنشاء قواعد عسكرية أجنبية في هذا البلد في ما يتعلق بالأمن في فتزويلا والمنطقة، مع اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمن فتزويلا وكفالة السلام والرفاه للشعب الفتزويلي في ظل النظام القانوني القائم على أسس مشروعة وفي إطار التقيد التام بدستور جمهورية فتزويلا البوليفارية.

وفي هذا الصدد، سيدي الرئيس، إذ نعتبر بموجب الحجج المعروضة أن النزاع المسلح في كولومبيا يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، فإننا نلتمس إدراجه في جدول

أعمال مجلس الأمن. وفي نفس السياق، نرجو تعميم هذه الرسالة باعتبارها من وثائق مجلس الأمن.

وختاماً، تقبلوا، سعادتكم، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

(توقيع) نيكولاس مادورو موروس

تقرير الأمين العام (S/2007/643) لعام ٢٠٠٧

البلد	عدد المشردين داخليا	ملاحظات
العراق	٢ ٢٠٠ ٠٠٠	بند مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن
السودان/دارفور	٢ ٢٠٠ ٠٠٠	بند مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن
كولومبيا	٢ ١٠٠ ٠٠٠	بند غير مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن
الصومال	١ ٢٠٠ ٠٠٠	بند مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن
جمهورية أفريقيا الوسطى	٣٠٠ ٠٠٠	بند مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن
تشاد	١٧٠ ٠٠٠	بند مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن
أفغانستان	٤٤ ٠٠٠	بند مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن

المصدر: بيانات خاصة بنا مجمعة بناء على الأرقام الواردة في وثيقة مجلس الأمن S/2007/643.